

EP

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/11

9 March 2005

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الخامس والأربعون
مونتريال، 4-8 نيسان / أبريل 2005

تقرير عن تقييم تدريب موظفي الجمارك
ونظام إصدار التراخيص

الفهرس

موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات

- I. خلفية
- II. نطاق ومنهج تقرير التقييم هذا
- III. أنظمة إصدار التراخيص والإجراءات الجمركية وكشف الواردات غير القانونية
 - أ) نظرة عامة
 - ب) أنظمة إصدار التراخيص في البلدان التي تمت زيارتها
 - ج) الإجراءات الجمركية
 - د) كشف الواردات غير القانونية
- IV. مشروعات تدريب الجمارك
 - أ) نظرة عامة
 - ب) دورات تدريب أجريت في البلدان التي تمت زيارتها
 - ج) الخبرات المبلّغة والتحسينات المقترحة
 - د) وسائل تحديد غازات التبريد
- V. توصيات

المرفق I... نظرة إحصائية عامة على المشروعات الموافق عليها والمتممة
المرفق II أ... معلومات في تقارير إتمام المشروعات عن مشروعات إصدار التراخيص
المرفق II ب... معلومات في التقارير عن إتمام المشروعات عن مشروعات تدريب الجمارك

موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات

1. في معظم البلدان التي تمت زيارتها لا تعتبر دوائر الجمارك مراقبة موادّ ODS أو غيرها من المسائل البيئية كأولوية. والتركيز موجّه بدلاً عن ذلك على إحداث المداخل وحماية البلد من السلع الخطيرة. وفي الفيليبين ساعد مركز اهتمام رفيع المستوى على تعزيز التوعية بالنسبة للقضايا البيئية في دائرة الجمارك الفيليبينية، وكان بالغ الفعالية في إقامة التعاون مع وحدة الأوزون الوطنية.
2. لقد أثبت التعاون والتنسيق الوثيقان بين وحدة الأوزون الوطنية والجمارك أنه هامّ جداً في وضع قاعدة لمراقبة ورصد واردات موادّ ODS بصورة فاعلة. ومذكرات التفاهم بين وحدة الأوزون الوطنية والجمارك في تايلاندا والفيليبين تُعتبر نموذجاً لمثل هذا التعاون.
3. لأنظمة إصدار تراخيص الاستيراد مفاعيل إيجابية عدّة، على وجه العموم، بالنسبة لتخفيض استهلاك موادّ ODS، وهي أساسية بالنسبة لمنع الواردات غير القانونية. وهي تمكّن دوائر الأوزون من تحسين مراقبة استيراد موادّ ODS واستهلاكها. وهي توفر اليقين للقطاع الخاص، وتزيل حوافز الاستيراد غير القانوني، وتحسّن الرصد وبالتالي الثقة بالاحصاءات. وهي أيضاً تسهّل اتصالاً وتنسيقاً أفضل بين الدوائر الحكومية والمستوردين المسجلين. ومراقبة واردات موادّ ODS بموجب بروتوكول مونتريال، مستحيلة تقريباً من دون نظام إصدار تراخيص للاستيراد.
4. إن كفاءة البلدان التي تمت زيارتها قد غطت كافة الموادّ المراقبة بقوانين تشريعية. مع ذلك فإنّ الأنظمة المعيّنة المتعلقة بلوائح المستوردين المرخصين، وتخصيصات كوتا الاستيراد، والجداول التناقصيّة قد أدخلت عامّة في مجال استيراد موادّ CFC فقط. وغيرها من موادّ ODS، وبخاصّة موادّ CTC و TCA و HCFC، وكذلك خلانط غازات التبريد التي تحتوي على موادّ CFC وبروميد الميثيل، تحظى باهتمام أقل، ويرصد ومراقبة أقلّ شمولية. وعلى غرار ذلك فإن أنظمة إصدار تراخيص التصدير أو الحظر على إعادة تصدير موادّ ODS، نادرة، وكذلك قوانين منع استيراد موادّ ODS التي تحتوي على تجهيزات تنظّمها في الغالب وصفات تحدّد مدة صلاحيتها بخمس سنوات مثلاً، وعدد محدود من بلدان المنتِشَة المقبولة.
5. يركّز تدريب موظفي الجمارك بصورة رئيسية على غازات التبريد (ومنهما موادّ CFC بنوع خاصّ)، فيما تجري معالجة موادّ ODS أخرى كالمذيبات (CTC، TCA) وبروميد الميثيل بشروط عموميّة.
6. بفضل نظام إصدار التراخيص وتدريب الجمارك، تمّ كشف واردات CFC غير القانونية ومصادرتها في حالات عدّة. مع ذلك فإن سجلات الجمارك بشأن الشحنات غير القانونية لا تبين بالضرورة الحجم الكامل لمثل هذه التجارة.
7. إن تدريب موظفي الجمارك والتزويد بمعدّات التحديد المناسبة لضرورة لضمان تطبيق فعلي لنظام إصدار تراخيص الاستيراد. وفي كفاءة البلدان التي هي قيد الاعتبار أكملت المرحلة الأولى (تدريب المدربين). أمّا تنفيذ المرحلة الثانية (تدريب الموظفين) فقد شهدت مراحل تأخير متكرّرة نظراً لمشاكل متعدّدة.
8. لقد أشرك أحد البلدان التي تمت زيارتها معهد إصدار الشهادات والتوحيد القياسي في عملية تحديد موادّ ODS. ومع أن الجمارك تحتفظ بالمسؤولية المطلقة ومسؤوليات المراقبة، فإنّها أداة إضافية للمراقبة.
9. إن حلقات التدريب لا تدرب المدربين والمسؤولين فحسب، بل هي تخلق وتعزّز الروابط بين المشتركين وتوجد منتدى للمناقشة. وفي حال الإبقاء على الاتصالات تتيح هذه العناصر مجالاً لخلق وتعزيز شبكة عمل غير رسميّة لمكافحة دخول موادّ ODS بطريقة غير قانونية.
10. نظم فريق برنامج المساعدة على الامتثال (CAP) بعض الدورات الدراسية على المستوى الإقليمي، مع مشاركة مسؤولين عن الجمارك من البلدان المجاورة، وبنوع خاص في آسيا. ومن المنتظر أن يُسفر نشوء حلقة عمل إقليمية غير رسميّة لمسؤولي الجمارك مفاعيل مفيدة لمكافحة الاتجار غير القانوني بموادّ ODS. وتبادل المعلومات حول الشحنات ولوائح المستوردين المرخصين بين البلدان المستوردة والمصدّرة، أمر هامّ أيضاً على هذا الصعيد.

11. إن نظام إصدار التراخيص الساري المفعول في الأرجنتين كفيل بالسماح ، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة ، بإبلاغ تلقائي للبلدان المتلقية بصادرات مواد ODS المرخص بها . ويمكن أيضاً إرسال هذه التبليغات لموظفي أوزون آخرين على المستوى الإقليمي . ومن ميزات هذا النظام أنه يمكن من إيجاد إحصاءات محدثة يُعتمد عليها .

12. إن الجمارك هي واحد من مصادر المعلومات عن واردات مواد ODS . ولكنّ هذه المعلومات مرتكزة على مجموعة رموز تشمل في بعض الحالات أكثر من مادة ODS واحدة ، وبالنتيجة فهي لا تسمح بتوليد إحصاءات مميزة لمواد مختلفة . والمشكلة الرئيسية تكون مع مواد HCFC وخلانط مواد CFC التي تسيطر تدريجياً على أجزاء من سوق مواد CFC ، والتي قد تصبح بدورها هدفاً للتجار غير القانوني .

13. ثمة في كل بلد من البلدان التي تمت زيارتها نظام رصد إلكتروني مع برامج مناسبة . والجمارك ملتزمة بالتبليغ بانتظام عن واردات المواد المراقبة . وفي بعض الحالات كان هنالك تعارض بين تقارير الجمارك (المعتمدة على الواردات الفعلية) وإحصاءات وحدة الأوزون الوطنية (المعتمدة على التراخيص التي أصدرت) ، وذلك بسبب قلة الخبرة والأخطاء ، لا بسبب تلاعب مقصود . وتجري تدريجياً إزالة مثل هذه الأخطاء .

14. هنالك عدد من أنظمة التسجيل الجمركية يسمح للمستعملين بربط أحد الرموز المتعلقة بمواد ODS بطلب إدخال رقم الرخصة ، كشرط مسبق للانتقال إلى مرحلة التصريح عن الاستيراد . وهذه طريقة فاعلة لتحاشي الإسقاطات ولتذكير موظف الجمارك بأنه يجب التحقق من الرخصة المطابقة .

15. يضطلع بعض موظفي الجمارك من ذوي الرتب الدنيا بدور أساسي لمراقبة واردات السلع وصادراتها . وهؤلاء الموظفون يتلقون عامّة تدريباً غير رسمي في مواقع عملهم وهم لا يحظون بالإفادة من حلقات التدريب الدراسية ، بسبب رتبهم .

16. إن بعض كرايس التدريب طويل جداً يصعب على موظفي الجمارك استعماله في عملهم اليومي . وقد تمّ إنشاء كرايس توجيهية إقليمية مقتضبة (رومانيا) وأدوات فرز سريع (غرب آسيا) .

17. إن التوصيات في القسم V تتعلق بأربعة مجالات رئيسية :

- (أ) تحسين إشراك الجمارك ، بما في ذلك مستويات الهرم العليا ، في إزالة مواد ODS ؛
- (ب) تعديل وتحسين درجة إطار العمل التشريعي في بلدان المادة خمسة تلك ، حيث يتبين أنه غير مكتمل ، وتحسين التطبيق والتعاون الإقليمي ؛
- (ج) التعجيل والمساعدة في تنفيذ تدريب الجمارك ، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية ، حيث يكون ذلك مناسباً ؛
- (د) تعديل مواد التدريب ومحتوياته ووضع مواد المعلومات ووسائل التحديد قيد الاستعمال .

خلفية

18. طلب الاجتماع الرابع عشر للأطراف في بروتوكول مونتريال من يוניيب / فرع التكنولوجيا والصناعة والعلوم الاقتصادية في المقرر 7/XIV أن يبلغ عبر اللجنة التنفيذية الاجتماع السادس عشر للأطراف عن أنشطة شبكات العمل الإقليمية بالنسبة للوسائل لمكافحة الاتجار غير القانوني . وطلب أيضاً من اللجنة التنفيذية أن تفكر في إجراء تقييم لتدريب موظفي الجمارك وأنظمة إصدار التراخيص كأولوية ، وأن تبلغ ، إذا أمكن ، الاجتماع السادس عشر للأطراف . واستجابة لهذا المقرر قرّرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والأربعين أن ترفع تقرير يוניيب / فرع التكنولوجيا والصناعة والعلوم الاقتصادية حول أنشطة شبكات العمل الإقليمية بالنسبة للوسائل لمكافحة الاتجار غير المشروع (الجزء I، القسمان 1 و 2 من وثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/58 التصويب 1 . كما تمّ تعديله وتحديثه إلى الاجتماع السادس عشر للأطراف ، وأن تبلغ أيضاً أنّ اللجنة ستجري تقييماً جديداً لمشروعات تدريب موظفي الجمارك ونظام إصدار التراخيص ، وأن يجري تبليغ هذا الأمر إلى الاجتماع السابع عشر للأطراف . وتعرض هذه الوثيقة نتائج التقييم الذي أعدّه كبير مسؤولي الرصد والتقييم بمشاركة مستشارين عدّة . وتقدّم هذا الوثيقة إلى الاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية لإتاحة المجال للمناقشة ، و ، إذا اقتضت الحاجة ، لإجراء التعديلات قبل رفعها إلى اجتماع فريق العمل المفتوح العضوية في تموز / يوليو 2005 ، وإلى الاجتماع السابع عشر للأطراف في كانون الأول / ديسمبر 2005 .

19. لقد ناقش الاجتماع الثاني والعشرون لفريق العمل المفتوح العضوية في تموز / يوليو 2002 ، دراسة شاملة عن رصد التجارة الدولية ومنع الاتجار غير المشروع بموادّ ODS ، والخلائط والمنتجات التي تحتوي على موادّ ODS (UNEP/OzL.Pro/WG.1/22/4) الذي كانت قد أعدت في أعقاب المقرر 12/XIII للاجتماع الثالث عشر للأطراف . وقد قدّمت الدراسة تحليلاً شاملاً لمشاكل الاتجار غير القانوني بموادّ ODS وأوصت بعدد من الإجراءات ، التي أسفرت ، من جملة أمور أخرى ، عن المطالبة بهذا التقييم . ويعكس القرار قلقاً من أن تُقوّض جزئياً الإزالة الناجمة لأجزاء كبيرة من استهلاك وإنتاج موادّ ODS ، بسبب الاحجام المتزايدة للاتجار غير المشروع بموادّ ODS .

20. إن تعديل مونتريال لبروتوكول مونتريال الذي اعتمد عام 1997 في الاجتماع التاسع للأطراف ، يعلن في المادة 4B الفقرة I أن على كافة الأطراف بتاريخ أول كانون الثاني / يناير 2000 أو في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الدخول قيد العمل ، أن تنشئ وتنقذ نظاماً لإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ، للموادّ المراقبة الجديدة والمستعملة والمعاد تدويرها والمستخلصة في المرفقات A ، و B و C و E . ورغم كون دخوله حيز التطبيق في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1999 ، أثناء الصياغة ، لم يصدّق عليه بعد 59 بلداً من بلدان المادة 5 ، فيما فعل ذلك ستة وثمانون بلداً . مع ذلك فقد أنشأ عدد من هذه البلدان الـ 59 أنظمة لإصدار تراخيص موادّ ODS كما هو مطلوب في تعديل مونتريال .

21. إن المقرر 48/31 للجنة التنفيذية المتخذ في تموز / يوليو 2000 ، رفع مستوى التمويل لخطط إدارة غازات التبريد في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض بنسبة 50 بالمئة من مستوى التمويل الأساسي ، وضاعف التمويل من أجل إعداد خطط إدارة غازات تبريد جديدة ، شرط أن تتضمن التزام البلدان المتلقية بأن تُدخل إنشاء أنظمة وقوانين ، تساعد على إيجاد الشروط المسبقة لتنفيذ معجل في وقت لاحق لخطط إدارة غازات التبريد بعد الموافقة عليها . ووجود نظام لإصدار التراخيص ، حتى لو كان بشكل مسودة ، هو شرط مسبق لتدريب الجمارك .

22. إضافة إلى ذلك يقدّم المقرر 37/43 للجنة التنفيذية حافزاً إضافياً لإنشاء أنظمة إصدار التراخيص ، بما أنه ينصّ كشرط مسبق لتمويل إضافي لدعم التعزيز المؤسسي في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض جداً (i) على أن يعيّن البلد موظفاً بدوام كامل لإدارة وحدة الأوزون و (ii) أن يكون هنالك نظام وطني لإصدار التراخيص يراقب واردات موادّ ODS .

II نطاق ومنهج تقرير التقييم هذا

23. في الدراسة النظرية (الوثيقة 12/44) تمّ تحديد مسائل التقييم الرئيسية ، ووضعها في البنية التالية :

الجدول 1 : مسائل التقييم الرئيسية	
المسائل التي ينبغي تحليلها	مجالات العمل
<p>(أ) حصّة القطاعات الفرعية من استهلاك موادّ ODS، التوجّهات الجديدة والتوقعات</p> <p>(ب) عدد المستوردين المسجلين ، ومحلات الخدمة والفنيين</p> <p>(ج) المشروعات المموّلة والمنفذة</p> <p>(د) استراتيجية الإزالة الوطنية ووضع الامتثال</p>	1. معلومات خلفية
<p>(أ) المصادقة على تعديل مونتريال</p> <p>(ب) المواصفات الرئيسية لنظام إصدار تراخيص الاستيراد (إذا كان موجوداً) بما في ذلك معرفة ما إذا كان يشمل كافة موادّ ODS</p> <p>(ج) الأنظمة المحدّدة حول حظر موادّ ODS والمعدّات المحتوية على موادّ ODS</p> <p>(د) نظام منح الكوتا للمستوردين المسجلين</p> <p>(هـ) شروط إصدار التراخيص</p> <p>(و) الإجراءات الإدارية والتوثيق</p> <p>(ز) التعاون بين السلطات المسؤولة عن مسائل الأوزون وبين موظفي الجمارك على مستويات متعدّدة.</p> <p>(ح) نظام الرصد والتبليغ عن موادّ ODS</p> <p>(ط) العقوبات أو الغرامات المفروضة على انتهاك الأنظمة القانونية</p> <p>(ي) الآليات والقدرات من أجل المقاضاة والتطبيق</p> <p>(ك) إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ القواعد والأنظمة</p> <p>(ل) المساندة التي تلقاها برنامج المساعدة على الامتثال من أجل نظام إصدار التراخيص</p>	2. التشريع ونظام إصدار تراخيص الاستيراد
<p>(أ) مراقبة تجري على المواقع الحدودية أو داخل البلد</p> <p>(ب) إنشاء نظام وطني للقوانين الجمركيّة إضافة إلى النظام المنسق لبعض السلع لتحديد طبيعة الموادّ والخلائط</p> <p>(ج) الوثائق (التراخيص ، الأسماء التجارية ، رقم الرمز ، الملصقات الخ...) التي ينبغي أن يقدّمها مستوردو موادّ ODS للجمارك</p> <p>(د) الإجراءات المطبّق في حال وجود شحنات مشبوهة</p> <p>(هـ) أخذ العينات أو غيرها من وسائل التحديد المستعملة</p> <p>(و) المواصفات التي تجعل شحنة ما مشبوهة</p> <p>(ز) المرجع القانوني الذي ينبغي الاتصال به في حال وجود شحنات مشبوهة</p> <p>(ح) الواردات غير القانونية التي تمّ تحديدها منذ تطبيق نظام إصدار تراخيص الاستيراد</p> <p>(ط) نظام الرصد الإلكتروني القائم والذي تستعمله الجمارك فعلياً</p>	3. الإجراءات الجمركية
<p>(أ) عدد الحلقات الدراسية لتدريب الجمارك التي أجريت والموظفين الذين تلقوا التدريب (في إطار المشروعات المستقلة بحدّ ذاتها ، وخطط إدارة غازات التبريد ، ومشروعات الإزالة الإقليمية أو القطاعية)</p> <p>(ب) إنشاء قدرة على تدريب الجمارك داخل البلد</p> <p>(ج) استمرارية (متابعة ، إعادة تدريب) أنشطة التدريب</p> <p>(د) البرامج التدريسيّة والموادّ المستعملة في تدريب الجمارك</p> <p>(هـ) تحديد المعدّات المقدّمة</p> <p>(و) كفاية وكفاءة مسؤولي التحديد المتوفرين للجمارك</p> <p>(ز) الاعتماد الفعلي على مسؤولي التحديد</p> <p>(ح) وجود آليات منع ارتداد خلفية للجمارك</p> <p>(ط) أولوية تمنحها الجمارك لمسائل الأوزون</p>	4. تدريب الجمارك
<p>(أ) إنشاء وكالات ببنية محلية (أو إقليمية) مسؤولة عن التفتيش في الشركات ولدى المستعملين النهائيين</p> <p>(ب) الإجراءات التي تؤثر على الأسعار النسبية (ضرائب الاستيراد ، الجبايات البيئية</p>	5. إجراءات تطبيق إضافية لتخفيض استهلاك موادّ ODS

المتعلقة بموادّ ODS أو المساعدات من أجل البدائل) (ج) تطبيق حوافز مالية أو ضريبية أخرى من أجل إعادة التحويل التكنولوجي	
(أ) ضلوع الشركات والجمعيات المهنية (إذا كانت موجودة) في الاستراتيجية والإجراءات التشغيلية لعملية إزالة موادّ ODS (ب) التبليغ المنتظم من قبل المستوردين (وقطاع الخدمات) ونظام التدقيق لتقييم مصداقية البيانات (ج) فائدة الاتصال والتعاون مع البلدان المجاورة في شبكات العمل الإقليمية (د) الجهود المشتركة وتبادل الخبرة بين أعضاء الشبكة لمكافحة الاتجار غير المشروع بموادّ ODS ، بما في ذلك التعاون الإقليمي الفرعي	6. التعاون مع أصحاب الشأن الوطنيين والتعاون الإقليمي

24. لقد وقر ذلك طريقة المعالجة التي اعتمدت في دراسات الحالات في البلدان التسعة التي تمت زيارتها . وقد جرت مناقشة المسائل مع هيئات معنّية مختلفة على النحو التالي :

- (أ) وحدة الأوزون الوطنية ؛
- (ب) دوائر حكومية أخرى ضالعة في قضايا الأوزون والبيئة ؛
- (ج) دائرة الجمارك ؛
- (د) مواقع مراقبة جمركية مختارة ؛
- (هـ) مستوردو موادّ ODS ؛
- (و) جمعيات فنيي التبريد (إذا كانت موجودة) ؛
- (ز) ورشات عمل مختارة لخدمات التبريد ؛
- (ح) مراكز إصدار التراخيص ، كالمعاهد الفنية ، إذا كانت موجودة.

25. هذه المناقشات كملت المعلومات المتوافرة من دراسات استطلاعية قائمة وتقارير مرتكزة على رصد المشروعات . وقد كان الدعم الذي قدّمته وحدة الأوزون الوطنية والتعاون من قبل مصادر المعلومات العامة والخاصة معاً ، مرضياً للغاية في معظم البلدان التي تمت زيارتها . وقدّمت يونيب معلومات شاملة في اجتماعات ومناقشات عدّة .

26. لقد تمّ اختيار البلدان بمقتضى المعطيات الجغرافية ، باختيار بلدين من أميركا اللاتينية (بوليفيا وباراغواي) ، ومن أوروبا (رومانيا وتركيا) ومن آسيا (الفلبين وتايلاندا) وثلاثة بلدان من أفريقيا (بوركينافاسو والسنغال والسودان) . وأربعة من هذه البلدان هي بلدان ذات حجم استهلاك منخفض وخمسة منها من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض ، ولدى خمسة منها خطة إزالة وطنية أو قطاعية ، ولدى ستة منها خطط إدارة غازات تبريد . ولدى هذه البلدان كافة أشكال مختلفة لأنظمة إصدار التراخيص ، ولموادّ CFC بنوع خاص ، وأجرت ، بدرجات مختلفة ، برامج تدريب الجمارك . ولديها نطاق واسع من أحجام خط الأساس ، تُفقد بواسطة وكالات تنفيذ مختلفة ، وهي بالتالي ، وعلى وجه الإجمال ، تعكس كافة الأوضاع التي تمّت مواجهتها (راجع الجدول 2) وقد أخذت أيضاً بعين الاعتبار استنتاجات التقييم السابق لخطط إدارة غازات التبريد في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (راجع الوثيقة (7/41).

الجدول 2 : نموذج للبلدان التي تمت زيارتها وأهم مواصفاتها						
البلد	المنطقة	الوضع	خط أساس CFC	خطة إدارة غازات تبريد/تحديث خطة إدارة غازات تبريد	خطة/قطاع الإزالة الوطنية	الوكالة
بوليفيا	أميركا اللاتينية	بلد ذو حجم استهلاك منخفض	75.7	تحديث خطة إدارة غازات تبريد	ر غاوى	يوننديبي/كندا
بوركينافاسو	أفريقيا	بلد ذو حجم استهلاك منخفض	36.3	تحديث خطة إدارة غازات تبريد		يوننديبي/يونيب/كندا
باراغواي	أمريكا اللاتينية	بلد ذو حجم استهلاك منخفض	210.6	تحديث خطة إدارة غازات تبريد		يوننديبي/يونيب
الفلبين	آسيا/جنوب الهادي	من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	3055.9		أجل	يونيب/البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي/السويد
رومانيا	أوروبا	من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	675.8	خطة إدارة غازات تبريد		يونيدو
السنغال	أفريقيا	بلد ذو حجم استهلاك منخفض	155.8	تحديث خطة إدارة غازات تبريد		يونيب/يونيدو/سويسرا
السودان	أفريقيا	من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	456.8	خطة إدارة غازات تبريد	أجل	يونيدو
تايلاندا	آسيا/جنوب الهادي	من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	6.0321		أجل	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
تركيا	أوروبا	من غير البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض	3805.7		أجل	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

27. تعطي دراسات البلدان نظرة عامة عن الإجراءات المتخذة ، والنتائج المحصلة ، والمشاكل المجابهة والمبادرات المزمعة ، ثم تصف بمزيد من التفصيل المميزات الخاصة بكل بلد تمت زيارته . ودراسات الحالات هذه تشكل القاعدة للتقرير الحالي المتعلق بوصف مركبات الموضوع الذي يوجز الاستنتاجات وهي متوافرة عند الطلب بشكل أوراق مطبوعة وفي شبكة إنترنت لأمانة الصندوق المتعدد الأطراف ، والاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية ومكتبة وثنائق التقييم.

28. تمّ تسلّم التعليقات المتعلقة بالمسودة من بوركينافاسو وكندا وباراغواي وبولونيا والسويد ويوننديبي ويونيب ، وأخذت بعين الاعتبار لوضع اللمسات الأخيرة على هذه الوثيقة .

III. أنظمة إصدار التراخيص ، والإجراءات الجمركية ، وكشف الواردات غير القانونية

(أ) نظرة عامة

29. لقد تمّ في البدء تمويل إصدار تراخيص استيراد ODS بما في ذلك الصادرات أحياناً ، وكذلك أنشطة تدريب الجمارك كمشروعات إقليمية مستقلة ومكتفية عملياً . وخلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية كانت هنالك زيادة جذرية لهذه المشروعات ، وهي الآن مُدمجة في خطط إدارة غازات التبريد وفي تحديث خطط إدارة غازات التبريد ، وخطط قطاع خدمات التبريد وخطط الإزالة الوطنية . وأيضاً لدى معظم المشروعات التي تحتوي على نظام إصدار تراخيص عناصر أخرى (سجلاً لمستوردي مواد ODS، نظام رصد ، نظام كوتا ، تدريب موظفي الجمارك ، إنشاء جمعية ، وتشجيع الممارسات الجيدة ، الخ) . وهناك فقط 12 مشروعاً تدعم أنظمة إصدار التراخيص ، في حدّ ذاتها ، وفي هذه الحالات يتراوح معدّل التمويل بين 10.000 دولار أمريكي و50.000 دولار أمريكي . وتكون التكاليف منخفضة مع تدخل الخبراء المحليين والإقليميين (غواتيمالا ، بيرو) ، وتميل إلى الارتفاع مع استخدام مستشارين دوليين (جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية) .

30. تستأثر منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي بـ 17 من المشروعات الـ 35 المتعلقة بأنظمة إصدار التراخيص (45%) تليها أفريقيا بـ 8 مشروعات (21%) وآسيا والهادي بـ 7 مشروعات (18%) . وتتصدّر يونيب كوكالة منفذة بـ 23 من المشروعات الـ 38 (61%) واللائحة التالية تعطي نظرة عامة على تأخيرات التنفيذ للمشروعات الـ 16 المُكملة (راجع المرفق I ، الجدولين أ / ب للحصول على التفاصيل) :

- 4 منها في الوقت المناسب ؛
- 4 تأخرت من شهر واحد إلى ستة أشهر ؛
- 2 تأخرت من ستة أشهر إلى اثني عشر شهراً ؛
- 5 تأخرت من ثلاثة عشر إلى عشرين شهراً ؛ و
- 1 تأخر أكثر من سنتين .

31. أكملت يونيب 3 من 8 مشروعات في الوقت المحدّد ، وتأخرت إكمال خمسة مشروعات أخرى من 13 إلى 25 شهراً (راجع المرفق V ، الجدولين أ / ب) . كما أنّ ثلاثة من أصل أربعة مشروعات أكملتها وزارة البيئة الكندية أحرّت من 6 إلى 8 أشهر وأخر واحد منها 24 شهراً .

32. والسبب الأساسي لمثل هذه التأخيرات هو أن صوغ التشريع الوطني المتعلق بأنظمة إصدار التراخيص ، يستغرق من الوقت أكثر ممّا هو متوقّع . وهكذا فإنّ وزارات عدّة (وزارات البيئة والصناعة والتجارة والمال) يجب أن تكون متداخلة وأن توافق على الإجراءات بعد الاستشارات مع الشركات الصناعية والتجارية المعنية .

33. إن فريق برنامج المساعدة على الامتثال يدعم أمانة الأوزون برصد وضع تنفيذ أنظمة إصدار التراخيص ، وبنوع خاصّ في البلدان التي تكون فيها يونيب الوكالة الرئيسية أو أنّها تنقذ مشروعات التعزيز المؤسسي . ومع أنّه ، في معظم الحالات ، لا تكون متوافرة التفاصيل والمنهجيات وطريقة تشغيل هذه الأنظمة ، فإن إحصاءات يونيب تعطي النظرة العامة الأكثر شمولاً ، كما هو مبين في الجدول 3 أدناه .

الجدول 3 : الوضع الحالي لأنظمة إصدار التراخيص في بلدان المادة 5			
المنطقة	أكمل كلياً	قيد الإعداد	قدّمته الحكومة للحصول على موافقة
غرب آسيا	7	2	1
جنوب آسيا/جنوب شرق آسيا/الهادي/بلدان جزر الهادي	18	8	1
أميركا اللاتينية والمنطقة الكاريبية	20	7	3
أفريقيا	27	12	8
أوروبا وآسيا الوسطى	10	2	
المجموع	82	31	13

*المصدر : يونيب/فرع التكنولوجيا والصناعة والعلوم الاقتصادية

34. لقد تمّ تسلّم 50 بالمئة من تقارير إتمام المشروعات لمشروعات إصدار التراخيص القائمة بحدّ ذاتها، و85 بالمئة و75 بالمئة وعلى التوالي بالنسبة لمشروعات إصدار التراخيص التي هي جزء من مشروعات خطة إدارة غازات تبريد وتدريب الجمارك على صعيد إقليمي . وقد تمّ تلقّي 29 بالمئة فقط من تقارير إتمام المشروعات المستحقة لمشروعات تمتّ بالنسبة لمشروعات نظام إصدار التراخيص الإقليمية . وكما هو مبين في تقارير إتمام المشروعات لمشروعات إصدار التراخيص في المرفق II أ ، لم يوفّر سوى القليل من المعلومات حول منهجيات أنظمة إصدار التراخيص القائمة ، والأهمّ من ذلك ، ليست هنالك أي معلومات تتعلق بالتنفيذ الفعلي وبفعالية النظام .

35. هنالك في بعض مسودّات خطط إدارة الإزالة الختامية أو في طلبات تحديث برامج إدارة غازات التبريد وصف لأنظمة إصدار التراخيص ، ولكن النتائج الفعلية المتأتية عن تنفيذ هذه الأنظمة ليست متوفرة عامّة ، والوصف هو مختصر جداً على وجه الإجمال . وقد يكون سبب ذلك أنّ هذه الأنظمة حديثة العهد ، أو أن تبليغ مثل هذه النتائج لا يُعتبر إلزامياً .

(ب) أنظمة إصدار التراخيص في البلدان التي تمّت زيارتها

36. لقد أدخلت كافة البلدان التسعة من بلدان المادة 5 التي تمّت زيارتها من أجل وضع هذا التقرير إجراءات قانونية تنظّم القضايا المتعلقة باستيراد موادّ ODS بموجب الالتزامات الناجمة عن التزامها بأحكام بروتوكول مونتريال . وقد تمّ إنشاء نظام إصدار تراخيص للاستيراد في كافة هذه البلدان ، مرتكز بالنسبة لكلّ حالة ، على أطر عمل تشريعية مختلفة . وفي بعض الحالات تمّ إحلال تشريعات جديدة وشاملة تتعلق بموادّ ODS (تركيا مثلاً) ، وبالنسبة لبلدان أخرى كان ضرورياً مراجعة الإجراءات القانونية وتعديلها على التوالي ، وفي إحدى الحالات (السودان) تمّ إحلال أنظمة انتقالية . وصادرات موادّ ODS لا تخضع حتى الآن للتراخيص في معظم البلدان التي تمّت زيارتها رغم أنّها من متطلبات تعديل مونتريال .

37. في كافة البلدان التي تمّت زيارتها يعتمد التشريع المتعلق باستيراد الموادّ المراقبة بموجب بروتوكول مونتريال على الإجراءات القانونية والأنظمة التالية :

الجدول 4 : الإجراءات القانونية ، التي تنظّم واردات موادّ ODS وإصدار تراخيص الاستيراد في البلدان التي تمّت زيارتها	
بوليفيا تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 12 نيسان/أبريل 1999	إن القانون 1333 بتاريخ 92/04 ، والقانون 1584 بتاريخ 94/08 والقانون 1933 بتاريخ 98/09 تضع إطار العمل للاهتمام بالالتزامات الواردة ضمن بروتوكول مونتريال . والمرسوم الأعلى 27421 بتاريخ 04/03 ينشئ نظام إصدار التراخيص / والمرسوم الأعلى 27562 بتاريخ 04/06 يدخل القواعد والأنظمة المتعلقة بالإدارة البيئية لموادّ ODS ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بنظام إصدار التراخيص . ونظام التشريع وإصدار تراخيص الاستيراد موجود وهو يعمل بشكل كامل وهو يشمل كافة موادّ ODS . وإصدار التراخيص ضروري لاستيراد موادّ ODS المعاد تدويرها واستعمالها .
بوركينافاسو تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2002	إن قراراً وزارياً عمّم عن طريق تبليغ المستوردين ويحمل الرقم 97.005/MCIA/SG/DGC بتاريخ 97/3/11 يفرض من أجل كافة واردات موادّ ODS وكافة الموادّ المحتوية على موادّ ODS إذن استيراد خاصاً (ASI) صالحاً لمدة ستة أشهر ، وغير قابل للتحويل . وهذا القرار مرتكز على القواعد العامة لاستيراد السلع ، بموجب المقرر الدستوري رقم 91-0069/PRES بتاريخ 25/11/91 والمرسوم رقم 91-0434/MICM بتاريخ 27/11/91 . وليست هنالك قيود على موادّ ODS المعاد تدويرها والمستخلصة. المشاركة في الجهود المبذولة للتوفيق بين نظام التجارة ونظام إصدار التراخيص على المستوى الإقليمي ضمن الاتحاد المالي والاقتصادي لغرب أفريقيا .
باراغواي تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 27 نيسان/أبريل 2001	إن القانون 61 بتاريخ 10/92 والقانون 1507 بتاريخ 12/99 يضعان إطار العمل لمعالجة الالتزامات المحددة في إطار بروتوكول مونتريال . والمرسوم 3980 بتاريخ 07/99 يضع القاعدة لمراقبة موادّ ODS والتكنولوجيات البديلة ، وكذلك لنظام إصدار التراخيص . وينصّ هذا المرسوم ، على أنه ابتداء من 1/1/05 تحظر كلياً كافة واردات موادّ ODS من المرفق A ، المجموعة I . ولم ينصّ المرسوم على عقوبات غير مصادرة البضائع وإتلافها (بعد 6 أشهر) . وتنطبق متطلبات إصدار التراخيص على كافة موادّ ODS ، وواردات موادّ ODS الممنوعة المعاد تدويرها .
الفلبينيين لم تصدق بعد ولكنها تطبق	لقد تمّت مراجعة الإجراءات القانوني الجمهوري 6969 من عام 1990 وعُدل عام 2004 مع دمج أحكام الخطة الوطنية لإزالة موادّ CFC . والبند الإداري القانوني بتاريخ 2004/8 ينظّم السياسة العامة المتعلقة بالاستيراد ، وبالتراخيص والمبيعات والاستهلاك وفقاً لأهداف خطة الإزالة . ويشمل نظام إصدار

نظام إصدار التراخيص	التراخيص موادّ CFC والهالونات ورابع كلوريد الكربون وموادّ HCFC وبروميد الميثيل. والنصوص القانونية لا تأتي على ذكر تراخيص التصدير.
رومانيا تاريخ التصديق على بروتوكول مونتريال : 2 أيار/مايو 2001	إن البند القانوني الحكومي 91/59 ، عدّل بنجاح لتوضيح موادّ ODS في إطار بروتوكول مونتريال . والشرط القانوني الوزاري 506/96 ينظّم إجراءات الاستيراد . والقانون 159/2000 أنشأ نظاماً تجارياً والتراخيص للاستيراد والقيود على استعمال موادّ ODS . والتشريع والتراخيص يشملان كافة الموادّ المراقبة في إطار بروتوكول مونتريال وتعديلاته . ويخضع تصدير موادّ ODS لنظام التراخيص . واستيراد المعدات المعتمدة على موادّ ODS محظر بصورة قاطعة .
السنغال تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 10 أب/أوغسطس 1999	الشرط القانوني للبيئة من عام 1991 . عام 1999 أحلّ البند القانوني لحماية المستهلك نظاماً لأذونات وتراخيص الاستيراد ، يشمل كافة موادّ ODS ، باستثناء بروميد الميثيل الذي أزيل عام 2000 ، وموادّ TCA التي لا تُستورد (لا خطّ أساس لها) . التخصيص للامتثال بمتطلبات بروتوكول مونتريال بواسطة المرسوم 2000/73 والبند القانوني في ما بين الوزارات ، رقم 2001 ، 008874 . المشاركة في الجهود المبذولة للتوفيق بين نظام التجارة ونظام إصدار التراخيص على المستوى الإقليمي في إطار الاتحاد المالي والاقتصادي لغرب أفريقيا .
السودان تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 18 أيار/مايو 2004	المرسوم الانتقالي - القرار الدستوري من عام 2000 ، والمرسوم حول إدارة وتنظيم الموادّ المخترقة لمجال الأوزون من عام 2001 . والتشريع الحالي يشمل كافة موادّ CFC والهالونات ومكونات الكربون الكلور وكافة موادّ HCFC . وليس هنالك أي ذكر لتصدير موادّ ODS . ويُتَظَر أن يُحدّث التشريع ويُرقّع لمطابقة متطلبات بروتوكول مونتريال ، ولكن نظام تراخيص الاستيراد والكوتا الحالي ساري المفعول.
تايلاندا تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 23 حزيران/ يونيو 2003	البند القانوني المتعلق بالموادّ المسبّبة للخطر وبند المصنع القانوني ، وكلاهما من 1992 ، والمعدّلان في وقت لاحق . وهنالك مرسوم وزاري من عام 1995 ينظّم واردات الموادّ المراقبة . نظام كوتا الاستيراد أحلّ في السنة نفسها . ونظام التراخيص يشمل المرفق أ ، والهالون 1211 ، ورابع كلوريد الكربون وكلوروفورم الميثيل . ونظام الكوتا هو فقط لمادّة CFC-11 ومادّة CFC-12 . ولا ذكر لتصدير موادّ ODS في النصوص المتوقّرة .
تركيا تاريخ التصديق على تعديل مونتريال : 24 تشرين الأول / أكتوبر 2003	بند قانوني حول السياسة العامّة المتعلقة بالأوزون التركي ساري المفعول منذ 1998 . وقد أحلّ نظام كوتا استيراد متضمناً الرصد والتبليغ الإلزامي من قبل مستوردي موادّ ODS والجمارك . كوتا ممنوحة بالتوافق مع أهداف خطة الإزالة القطاعية . وكافة واردات موادّ ODS المراقبة بموجب بروتوكول مونتريال وتعديلاته تحتاج إلى الحصول على ترخيص . ومراقبة صادرات موادّ ODS "يجب أن تُنظّم من قبل الأمانة المساعدة بعد الحصول على موافقة من الوزارة . وليست هنالك أي معلومات محدّدة حول وضع ترخيص التصدير .

38. إن نظام إصدار التراخيص ومخصّصات الكوتا للمستوردين في معظم البلدان التي تمّت زيارتها معمّمة ومطبّقة بصورة تناقصيّة بمقتضى الجدول الزمني الذي حدّده بروتوكول مونتريال و / أو الأهداف الموضوعية ضمن كلّ من الخطط الوطنية لإزالة موادّ CFC (بالنسبة لباراغواي ، إزالة عام 2005 ، وعام 2006 بالنسبة لتركيا ، و2010 بالنسبة للبلدان الأخرى) . ومنذ إحلال نظام إصدار التراخيص وتطبيقه الفعلي ، تمّ تخفيض استهلاك موادّ CFC بصورة جذريّة في معظم البلدان نظراً للقيود المتزايدة المفروضة على توفّر موادّ CFC (راجع الجدول 5 أدناه) . وفي باراغواي تمّ تصميم مخصّصات الكوتا التناقصيّة ، ولكنها لم تُطبّق ، وفي السنغال ، تجاوزت واردات عام 2003 الفعلية الكوتا المحدّدة بنحو من 20 بالمئة . وانتهاكات الأنظمة المتعلقة بنظام الاستيراد تخضع لعقوبات بشكل غرامات مالية ، وإلغاء التراخيص ، أو ، في الحالات الخطيرة ، للسجن أيضاً . وثمة أمثلة عن الواردات غير القانونية التي تمّ كشفها ، في الجدول 6 أدناه .

39. من خلال القيود المفروضة على توفّر موادّ CFC ، التي هي نتيجة لتطبيق نظام ترخيص الاستيراد ، انخفضت فروقات الأسعار بين غازات التبريد المراقبة والبديلة ، بصورة جذرية ، وبنوع خاص من خلال زيادة أسعار CFC . وفي بعض البلدان التي تمّت زيارتها كان تدخّل حكوميّ في سوق الأسعار . ففي تايلاندا تُفرض ضريبة غير مباشرة قدرها 30

بالمئة على موادّ CFC ، وفي رومانيا يتوجّب على المستوردين تسديد مبلغ 10 ملايين لبي (250 دولار أمريكي تقريباً) للحصول على ترخيص . والإجراءات هذه من شأنها أن تسهم في تخفيض الطلب على موادّ CFC في السوق ، ولكنها ، ومن حيث المبدأ ، فقد تشكل حافزاً لزيادة الواردات غير القانونية . وبالتالي فمن الضروري تكميل الإجراءات المتعلقة بالأسعار النسبية عن طريق تطبيق الرقابة الجمركية ، ومراقبة أفضل للسوق بواسطة التعاون الوثيق مع المستوردين وورشات عمل الخدمات .

40. بالنسبة للشركات الحاصلة على كوتا مُنحت لاستيراد موادّ CFC والاستعمال الفعلي للكوتا في فترة 2003 و 2004 ، يمكن التبليغ عما يأتي :

الجدول 5 : المستوردون المرخصون وواردات موادّ CFC الفعلية في البلدان التي تمّت زيارتها		
البلد	المستوردون المرخصون عام 2004	الاستعمال الفعلي لكوتا الاستيراد
بوليفيا	4	واردات CFC الفعلية هي أقلّ من المحددة في الكوتا السنوية . فقط 80 بالمئة من الكمية المسموح بها سنوياً موزعة على المستوردين المرخصين . ويحتفظ بالـ 20 بالمئة المتبقية للمستوردين "المحتملين" . وحتى الآن لم يُسجّل أي منهم .
بوركينافاسو	1	ترخيص لمادّة CFC-12 فقط ؛ مستعمل بشكل كامل .
باراغوي	7	رغم أن نظام الكوتا التناقصي متوقع في التشريع فإنه ليس قيد العمل . وفي السابق تمّ منح مستوردين غير مسجلين كوتا للعامين 2004 و 2005 ، من خلال اتصال غير رسمي من قبل وحدة الأوزون الوطنية .
الفلبين	7	واردات CFC الفعلية هي أقلّ من المحددة في الكوتا السنوية . واستيراد R-11 شبه منعدم ، وأقلّ منه أيضاً R-12 .
رومانيا	7	واردات CFC هي أقلّ من الكوتا المخصّصة
السنغال	5	استيراد R-12 فقط . وعام 2003 كانت الواردات زائدة بنسبة 20 بالمئة تقريباً عن الكوتا المرخص بها .
السودان	24	استعمال كامل لكوتا R-12 . استيراد R-22 هو أقلّ من المسموح به . وعملياً لم يُعدّ هنالك أي استيراد لـ R-11
تايلاندا	19	بعض المستوردين لم يستعملوا كلياً كوتياتهم لكوتا R-11 و R-12
تركيا	16	المستوردون لم يستعملوا بشكل كامل الكوتا من أجل R-11 و R-12

41. إن إحلال أنظمة إصدار تراخيص الاستيراد قد أثبت في معظم الحالات أنه ذو مفاعيل مفيدة بالنسبة لتخفيض استهلاك موادّ ODS ومنع الواردات غير القانونية . وقد أبلغ عامة أنه :

- يمكن دائرة الأوزون في كل بلد من اكتساب مراقبة محسنة للواردات ولاستهلاك الموادّ المراقبة ؛
- يوقر إمكانية التّكهن للشركات المعنية ؛
- يخلق من خلال آليات المراقبة والعقوبات مجالات عدم تحفيز الاستيراد بصورة غير قانونية ؛
- ينتج شفافية وبالتالي شعوراً أكثر أماناً للشركات التجارية المنافسة ؛
- يحسّن الرصد والاعتماد على الإحصاءات ؛
- يسهل اتصالاً وتنسيقاً أفضل بين الوكالات الحكومية المسؤولة والمستوردين المسجلين .

42. في معظم البلدان لم تُستعمل الكوتيات المخصّصة للمستوردين استعمالاً كاملاً . وبيّن أنّ واردات الـ CFC هي على انخفاض جذري ، وحتى الطلب على CFC-12 ينخفض جزئياً ، بينما نزع لزيادة أسعار موادّ CFC .

43. في الوقت الذي شملت فيه كافة البلدان التي تمّت زيارتها كافة الموادّ المراقبة ببنود قانونية تشريعية ، فإنّ الأنظمة الخاصة المتعلقة بلوائح المستوردين المرخصين ، ومخصّصات كوتا الاستيراد والجداول التناقصية ، قد أحلت من أجل استيراد موادّ CFC فقط . والسبب الرئيسي لذلك هو أن كافة البلدان التي تمّت زيارتها مازالت تتنقذ خطط إدارة غازات تبريد أو خطط

إزالة قطاعية مع أهداف محدّدة لتخفيض استهلاك موادّ CFC . وثمة موادّ ODS أخرى ، وبنوع خاصّ CTC و TCA وموادّ HCFC ، وكذلك خلائط غازات التبريد المحتوية على موادّ CFC وبروميد الميثيل ، تحظى باهتمام أقلّ ويتمّ رصدها ومراقبتها بطريقة غير شاملة . وبروميد الميثيل يُجمع في الغالب مع الموادّ الكيماوية السّمية أو المسبّبة للخطر الخاضعة لبعض المراقبات ، ولكنها تحظى بتغطية في عدد قليل من البلدان فقط ، بنظام إصدار ترخيص وأقلّ منه أيضاً لمخططات الكوتا . وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعديل مونتريال يفرض أن تكون كافة موادّ ODS مرخّصة ، فيما نجد من الناحية التطبيقية أن عدداً قليلاً من بلدان المادة 5 ضمن أنظمتها موادّ ODS من المرفقين ج و هـ . والواقع أنّ تعديل مونتريال يلزم بلدان المادة 5 بتضمين المرفق ج (موادّ HCFC) ابتداءً من 2005 والمرفق هـ (بروميد الميثيل) ابتداءً من 2002 . ومن ناحية منع الاتجار غير القانوني ، ضروري جداً تضمين موادّ HCFC لأنه في حال مختلفة يمكن الاتجار بموادّ CFC تحت أسماء تجارية وقوانين جمركية خاصة بموادّ HCFC ، فنتجو بالتالي وعلى وجه الإجمال من مراقبات الجمارك .

44. إن استيراد موادّ CFC المسترّدة والمعادّة التدوير والمستخلصة ممنوع قانونياً في عدد من البلدان التي تمّت زيارتها . وفي غيرها ، كالسودان مثلاً : ليس هنالك ذكر لتلك الموادّ في البنود القانونية ، حتى ولو كانت دائرة الأوزون قد أكّدت أنّ هذه الموادّ يجب أن تخضع لنظام إصدار التراخيص . مع ذلك فمن الصعب جداً على موظفي الجمارك أن يميّزوا بثقة بين موادّ CFC المعاد تدويرها والمستخلصة وبين الموادّ البكر حتى ولو كانت هنالك شهادة منشأ . وفي أي حال فإن العروض الدولية لغازات التبريد المسترّدة والمعاد تدويرها والمستخلصة بطريقة صحيحة مرخّصة ، محدودة جداً ، والطلب منخفض أيضاً ، لأنّ الرأي العام في محيط مشاغل خدمات التبريد في البلدان المعنيّة هو أنّ موادّ CFC المسترّدة هذه قد لا تكون بجودة الموادّ البكر .

45. ليس هنالك ذكر لواردات المعدّات المحتوية على موادّ ODS في تعديل مونتريال ، وهي ليست محظورة دائماً أو أنها محظورة جزئياً أو بصورة غير مباشرة ، مثلاً بتحديد عمر السيارات المستوردة بخمس سنوات على الأكثر ، وبحصر منشئها بالبلدان المنتجة التي سبق وأكملت التحويل قبل 1999 . ومثل هذه التنظيمات هي أحياناً جزء من مخططات ترخيص ولكنها تعتمد في الغالب على تنظيمات تجارة أجنبية أخرى . ومع ذلك وبالنسبة لبوليفيا يجري فحص مئة بالمئة لأجهزة التبريد المستوردة للسيارات فحصاً دقيقاً ، وهذه الأجهزة تحتاج إلى شهادة من معهد المقاييس للسماح باستعمالها . وبالنسبة لمعدّات تبريد أخرى يجري اختبار عيّنة نموذجية للشحنة ، والشهادة مطلوبة أيضاً . وفي بوركينافاسو يسمح باستيراد المعدّات المحتوية على موادّ CFC في إطار مخطط التراخيص والمطلوب من المورد أن يعطي شهادة مع مواصفات الإنتاج .

46. ثمة في الوقت الرّاهن حاجة ، على أساس إقليمي ، إلى التوفيق بين تموين موادّ ODS وبين الاستهلاك ، إذا كانت هنالك إرادة لتحاكي الاتجار غير القانوني . ويتخذ هذا النشاط أهمية خاصة لأنّ المنتجين في الصين يعتزمون إنهاء إنتاج موادّ CFC في حدود العام 2007 ، وهو تاريخ سابق للتاريخ الذي توقعته بعض بلدان المنطقة . وقد صدرت توصية من إحدى حلقات العمل الإقليمية بأن تُعطى السلطات الصينية والهندية لائحة بأسماء المستوردين المرخّصين ليتمكّنوا من الحدّ من صادرات موادّ CFC إلى الزبائن الشرعيّين في بلدان تلك المنطقة . وهذا الإجراء ماض حالياً في الهند ، ولكن ليست هنالك معلومات عمّا إذا كان هنالك أيضاً حالياً تبادل لبيانات كهذه تتعلق بالمصدّر / المستورد بالنسبة للصين أو بأي منطقة أخرى .

(ج) الإجراءات الجمركية

47. بالنسبة للمراقبة الجمركية الفعلية للموادّ المستوردة المحتوية على موادّ ODS هنالك أنظمة مفصّلة وإجراءات فرز قيد الاستعمال . وأهم نقاط الفحص هي التالية :

- (أ) وجود التراخيص / أذونات الاستيراد؛
- (ب) تماسك التوثيق بشأن الرموز والأسماء؛
- (ج) منشأ الموادّ المستوردة؛
- (د) الفحص المادّي للحاويات (التوضيب ، الملصقات ، الخ)؛
- (هـ) إذا كانت السّلع المستوردة مصنّقة تحت " الخط الأخضر " ، فستعيّن الجمارك رقم تصريح وتعتمد بعد ذلك على إطلاقها ، بعد مراجعة دنيا للوثائق أحياناً . وبالنسبة للخط "الأصفر" (أو البرتقالي) ، ستكون هنالك مراقبة على الوثائق فقط . وفي حال التصنيف تحت الخط الأحمر ، ستعتمد الجمارك على فرز دقيق للوثائق وتفتيش ماديّ للسّلع ؛

(و) بالنسبة للشحنات المشبوهة تبلغ الجمارك عادة السلطة المسؤولة (بصورة عامة وحدة الأوزون الوطنية ، وفي بعض الحالات محكمة الجمارك ، أو غيرها من السلطات) . بعد ذلك تجري المختبرات المفوضة فحصاً مادياً للمضومون .

48. هنالك في كلّ من البلدان التي تمت زيارتها نظام رصد إلكتروني مع البرمجيات التابعة له . ودوائر الجمارك تبلغ بانتظام (وفي الغالب قبيل نهاية السنة) عن الواردات المسجلة للمواد المراقبة. والرصد المرتكز على الإحصاءات الجمركية ، وتراخيص الاستيراد التي أصدرت ، وسجلات المستوردين ، يسهّل وجود الشفافية ويوقر ، رغم بعض الأخطاء المكتشفة ، قاعدة بيانات يُعتمد عليها بصورة معقولة ، لإجراء حسابات تجارة موادّ ODS واستهلاكها . وفي بعض هذه الأنظمة (مثلاً في سجلّ الجمارك الإلكتروني في بوليفيا وباراغواي) على المخلصين الجمركيين أن يدخلوا رقم رخصة الاستيراد قبل إتمام استمارة التصريح بالاستيراد . وهذه وسيلة فاعلة للتحقق من رخصة المستورد ولتذكير موظفي الجمارك أن عليهم أن يتنبّثوا من وجود الترخيص مع التصريح بالاستيراد . إضافة إلى ذلك فإنّ أنظمة ترخيص الكترونية متصلة أي تعمل تحت تحكّم وحدة المعالجة المركزية تربط بين وحدة الأوزون الوطنية والجمارك والمستوردين والمخلصين الجمركيين وحتى مع المصارف التي تمولّ قروض الاستيراد (غواتيمالا) ، مستعملة أو أنها قيد الإنشاء في عدد من بلدان المادة 5 .

49. يمكن للبلدان أن تعزّز زيادة عن ذلك هذا النوع من الآليات ، إذا كانت لوائح المستوردين المفوضين ستم على البلدان المصدرة أو إذا كان يُبتغى وضعها على شبكة الإنترنت . وهذا الأمر سيخلق بصورة فاعلة طريقة فرز من إضافية للواردات غير القانونية ، عن طريق كشفها قبل إرسال الشحنات .

50. في البلدان التي يجري فيها تنفيذ خطة وطنية أو قطاعية لإزالة موادّ CFC (تايلاند ، الفلبين ، تركيا ، السودان) يُفرض إجراء تدقيق سنوي للتحقق بالنسبة للواردات الفعلية ، يرتكز على إحصاءات توفرها دائرة الأوزون (التراخيص التي أصدرت) والجمارك (الشحنات الفعلية) . وخلال السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء نظام تراخيص الاستيراد في تايلاند والفلبين ، كشف المدققون حالات عدم تماسك عدّة ، كان سببها أغلاط وأخطاء كاستعمال الرموز الجمركية غير الصحيحة أو خلط الوزن الصافي مع الوزن الإجمالي . وفي واحدة من الحالات خلطت الجمارك بكلّ بساطة بين الوزن بالأطنان والوزن بالكيلوغرامات . وقد تمّ توضيح بعض من هذه الأخطاء أو الأخطاء المشابهة وتصحيحها بواسطة تقارير التحقق . وعلى وجه العموم فإنّ التحقق المدقق فيه يثبت أن البيانات المتعلقة بمخصّصات كوتا الاستيراد والواردات الفعلية هي صحيحة وقد تمشت مع الإجراءات من أجل إصدار التراخيص وأذونات الاستيراد مع الأنظمة القانونية . وتجري تدريجياً إزالة الأخطاء السابقة .

(د) كشف الواردات غير القانونية

51. لقد تمّ في الواقع كشف واردات موادّ CFC غير القانونية في عدد من الحالات . وقد تمّ تبليغ حالات الحدوث على النحو التالي :

الجدول 6 : الواردات غير القانونية التي كشفتها الجمارك في البلدان التي تمت زيارتها	
بوليفيا	لم تكن هنالك واردات غير قانونية كشفتها الجمارك
بوركينافاسو	ليست هنالك إحصاءات عن مصادرات موادّ ODS . مع ذلك فوجود منتجات مستوردة بصورة غير قانونية ، ملحوظ في الأسواق العامة .
باراغواي	خلال العام 2005 تمّ كشف ترخيص مزور واحد . وكان على مدير الجمارك أن يطلب مزيداً من المعلومات ليعرف ما إذا كانت تلك الحالة حالة منعزلة . وباعتراف المستوردين ثمة موادّ ODS غير قانونية ومعدّات غير قانونية محتوية على موادّ ODS في السوق (هالونات ، موادّ ODS معاد تدويرها ، وحدات أجهزة تبريد سيارات) .
الفلبين	خلال فترة 2004/2003 تمّ كشف ثمان وعشرين حالة من حالات انتهاك نظام الاستيراد ، خمس عشرة منها بسبب رموز نظام تناسق غير صحيح ، معظمها بسبب الخطأ ، والباقي بسبب العنونة غير الصحيحة على الملصقات .
رومانيا	لم تكشف الجمارك أي استيراد غير قانوني . مع ذلك فإن بعض المستوردين لا يستطيعون تجاهل التهريب أو غيره من مسائل الاستيراد المتخفية لموادّ CFC إلى البلد ، والتي اعتبرت كميتها تافهة .

السنگال	لم تكشف الجمارك أي استيراد غير قانوني ، ولكن عُثِر في عدد من ورشات العمل على بعض موادّ CFC المستوردة بطريقة غير قانونية.
السودان	أبلغ عن حالة واحدة لـ 250 استطوانة معنونة على أنها تحتوي على R-134a ، ولكنها في الواقع محتوية على R-12
تايلاندا	في فترة 2004/2003 صادرت الجمارك كمّيّة مجموعها 32,1 طن من موادّ ODS المستوردة بطريقة غير قانونية ، دخلت إلى البلد من الجهة الشمالية الشرقية (لاوس) . وأبلغت ورشات الخدمات أنها تجد كمّيّات متراكمة في الغالب من مادّة R-12 ملوّثة بواسطة موادّ كيميائية أخرى . وخلال العام 2004 كانت حالات الحدوث على انخفاض .
تركيا	لم تبلغ الجمارك عن واردات غير قانونية ، ولكنّ أوساط الصناعة والمستوردين أوحى بصورة جدّية أنّ كمّيّة من مادّة R-12 الزهيدة الثمن تدخل إلى البلد بصورة غير قانونية . ويعتبر المعنّيون أن حجم هذه الموادّ هو أقل من 10 بالمئة من الكوتا السنوية الممنوحة للمستوردين المرخصين.

52. إنّ موادّ ODS المستوردة بطريقة غير قانونية تعاد إلى مصدرها على حساب المستورد أحياناً ، وفي حالات أخرى يجري تخزينها للتخلص منها في ما بعد . وفي تايلاندا والفلبين أيضاً يتمّ بيع موادّ CFC المصادرة بالمزاد ، وتُعطى مكافأة قدرها 35 بالمئة من مداخيل المزاد للموظف الذي كشف الشحنة ، و30 بالمئة للمخبر ، في حال وجوده . وفي السنغال أيضاً يتلقّى موظف الجمارك ورؤساؤه علاوة في حال كشف حالات التهريب ومنع حدوثها .

53. إنّ سجلات الجمارك عن الشحنات غير القانونية لا تكشف بالضرورة الوجه الحقيقي للقضية . فمن جهة تثبت مصادرة الواردات غير القانونية فعالية نظام إصدار التراخيص ووسائل المراقبة الجمركية الفعلية ، ومن جهة أخرى فهي تبيّن أنّ الطلب على موادّ CFC الزهيدة الثمن مازال هاماً . والعكس قد يكون صحيحاً أيضاً : فعدم كشف أي واردات غير قانونية قد يُشير إمّا إلى وسائل مراقبة جمركية غير كافية أو إلى أنّه لم يكن هنالك أي محاولة للاستيراد غير القانوني . وضروري بالتالي مراقبة السوق والحفاظ على تعاون وثيق مع المستوردين ومشاعل الخدمات كمصادر إضافية للمعلومات . وتفتيش عنابر الخزن لدى المستوردين ، وفي المشاغيل يمكن أن يحصل في العادة بواسطة إجراء جمركيين مكلفين بتفويضات خاصّة . والتعاون مع وحدة الأوزون الوطنية والجمعيات الصناعية يمكن أن يكون مفيداً في مثل هذه الحالات ، وثمة حاجة إلى إعداد التقارير وتبادلها بين الجمارك ووحدة الأوزون الوطنية .

54. في التقييم المتواصل لمشروعات بروميد الميثيل ، أبلغ عن تهريب كمّيّات محدودة من بروميد الميثيل في عُلب معدنية صغيرة بالنسبة لعدّة بلدان ، وبنوع خاص لاستعمالها لدى المزارعين الصغار .

55. في بعض البلدان (بوليفيا وباراغواي وتركيا مثلاً) هنالك مناطق تبادل تجاري حرّ . والواردات إلى تلك المناطق والصادرات الخارجة منها لا تخضع لمراقبة نظام إصدار التراخيص أو لأي نوع آخر من أنواع الرصد من قبل وحدة الأوزون الوطنية ، ألا إذا جرى استيرادها إلى داخل البلد في وقت لاحق . وبالتالي ليس هنالك سجلّ في وحدة الأوزون الوطنية بالنسبة لمخزون موادّ ODS المتواجد في تلك المناطق .

IV . مشروعات تدريب الجمارك

(أ) نظرة عامة

56. حتى الآن تمت الموافقة على 181 من مشروعات تدريب الجمارك وأنظمة إصدار التراخيص ، وغيرها من المشروعات المرتبطة بها . و140 منها هي مشروعات تدريب وإصدار تراخيص ، أكمل منها 51 مشروعاً ، فيما تمّ تلقّي 45 من تقارير إتمام المشروعات . إضافة إلى ذلك جرى إكمال 7 شرائح سنوية من 41 خطة إزالة وطنية مستمرة ، تحتوي أيضاً على تدريب جمارك وأنشطة إصدار تراخيص .

الجدول 7 : تدريب الجمارك / أنظمة إصدار التراخيص والمشروعات المرتبطة بها			
عدد تقارير إتمام المشروعات	عدد المشروعات المتممة	عدد المشروعات الموافق عليها	الفئة
3	3	7	مشروعات تدريب الجمارك القائمة بحد ذاتها
26	24	61	المشروعات الإفرادية لتدريب الجمارك ، التي هي جزء من خطط إدارة غازات التبريد
4	4	28	مشروعات تدريب الجمارك وتدريب إصدار التراخيص المدمجة في مشروعات إدارة غازات التبريد
3	4	6	مشروعات تدريب الجمارك على صعيد إقليمي
1	2	4	نظام تراخيص مشروعات قائمة بحد ذاتها
2	7	8	مشروعات نظام التراخيص الإقليمي
6	7	26	أنظمة ترخيص إفرادية هي جزء من مشروعات خطط إدارة غازات تبريد
0	7	41	تدريب الجمارك ، نظام التراخيص ورصد موادّ ODS في خطط الإزالة الوطنية
45	58	181	المجموع

57. يجري تنفيذ غالبية مشروعات تدريب الجمارك على يد يونيب (56) ، تليها يونيدو (14) وكندا (11) وأستراليا (8) وفرنسا (6) . ونقذت يونيب معظم مشروعات تدريب الجمارك الـ 11 الموافق عليها لكندا ، وكافة المشروعات الثمانية لأستراليا في بلدان جزر الهادي و 1 موافق عليه لفرنسا . وتسير هذه المشروعات في خط المعالجة الذي تنتهجه يونيب . وما تبقى فموزّع بالتساوي تقريباً بين فنلندا وألمانيا ، فيما نقذت يونيدي و بولونيا مشروعات قليلة فقط . وبعض أنشطة نظام إصدار التراخيص والتدريب يُنقذ كجزء من خطط إزالة وطنية ينقذها البنك الدولي . ومعظم مشروعات تدريب الجمارك متواجدة في أفريقيا (38) تليها آسيا والهادي (32) ومنطقة أميركا اللاتينية والكاريبي (23) (راجع الجدولين 2 و 3 في المرفق I) .

58. بالنسبة لمشروعات تدريب الجمارك الإفرادية ، التي هي جزء من خطط إدارة غازات التبريد ولكن لها رقم مشروع منفصل ، تمّ تسلّم 100 بالمئة من تقارير إتمام المشروعات المستحقة . والأمر نفسه صحيح بالنسبة لمشروعات تدريب الجمارك المدمجة في خطط إدارة غازات التبريد وفي المشروعات القائمة بحد ذاتها . ولم يتمّ تلقي أي تقرير لإتمام المشروعات بالنسبة للأنشطة ضمن خطط الإزالة الوطنية التي مازالت مستمرة .

59. إنّ اثنين وثلاثين بالمئة من المشروعات المرتكزة على تواريخ إتمام أساسية ، و 23 بالمئة من المشروعات المرتكزة على تواريخ إتمام مراجعة ، أحرّت لأكثر من سنتين ، و فقط 3 بالمئة و 6 بالمئة على التوالي أكملت في الوقت المحدد . (راجع المرفق I ، الجدولين 5 أ و ب) . ومن الأسباب أنّ المرحلة I من مشروعات تدريب الجمارك قد لا تبدأ قبل إحلال النظام الوطني لإصدار التراخيص ، وإعداد البنود القانونية ذات الصلة هو في العادة عملية طويلة . ومن الأسباب المحتملة للتأخيرات أيضاً الصعوبة في المتابعة للمرحلة I (تدريب المدربين) مع المرحلة II (تدريب موظفي الجمارك) وبنوع خاص إن لم تكن المرحلة II قد بدأت في وقت مبكر مناسب بعد إتمام المرحلة I .

60. إن 14 من أصل 18 مشروعاً لتدريب الجمارك (77 بالمئة) نفذته يونيب قد أحرّت لفترة تتراوح بين 13 و 25 شهراً أو أكثر ، بالمقارنة مع تواريخ إتمام أساسية موافق عليها ، و 11 من أصل 18 (61 بالمئة) ، بالمقارنة مع تواريخ إتمام مراجعة (راجع المرفق 7 ، الجدولين 6 أ و ب) و 6 من أصل 7 مشروعات (86 بالمئة) نفذتها وزارة البيئة الكندية ، ومع يونيب في الأكثر ، أحرّت لفترة تتراوح بين 13 و 25 شهراً ، بالمقارنة مع تواريخ الإتمام ، و 5 من أصل 7 (71 بالمئة) . عندما كانت المقارنة مع تواريخ الإتمام المراجعة . وأكثر المبررات لهذه التأخيرات ، إذا كان متوافراً ، يتعلق بالتأخيرات في تنفيذ نظام إصدار التراخيص .

61. في الوقت الذي نجد فيه في معظم تقارير إتمام المشروعات شرحاً مقتضباً لأسباب التأخيرات ، نرى أن هذا الأمر غير وارد على الإطلاق في بعضها ، وحتى ولو كانت التأخيرات هامة فقد وُصف المشروع بأنه "مُرْضٌ وحسب المخطط"، وبنوع خاص في بعض تقارير إتمام المشروعات التي تمّ تسلمها مؤخراً والتي أعدتها يونيب (راجع المرفق II ب) .

62. في الوقت الذي تحتوي فيه تقارير حلقات العمل على قسم للتقييم ، يعطي ذلك تصنيفاً شخصياً فقط لمستوى إرضاء المشاركين وتعليقاتهم بالنسبة لنوعية وكمية المعلومات التي تمّ تسلمها . والأجوبة المعطاة في نهاية حلقات العمل هي على وجه العموم في فنتي "الجيد والممتاز" ، ومع أنها تعطي بعض المعلومات حول النوعية الواقعية للمواد المستعملة وتدلي بعدد من الاقتراحات من أجل التحسين ، فإن متابعة التوصيات في حلقات عمل المرحلة I ، والاقتراحات على حدّ سواء التي عبر عنها المشاركون الإفراديون في تقييمهم لحلقات العمل ، ليست شقافة ولا هي مبلغ عنها .

63. تستخدم برامج التدريب الوطني لموظفي الجمارك التي تتقدّها يونيب دليلاً قاطعاً عن قوانين موادّ ODS ونظام إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ، إضافة إلى دليل التدريب لموظفي الجمارك الذي صاغته يونيب . وهذا الدليل القطري الذي أنشئ قبل بدء التدريب ، هو خلاصة وافية للأنظمة القطرية الخصوصية ، ويوفر معلومات خلفية عن مسائل موادّ ODS بما في ذلك نظرة عامة على بروتوكول مونتريال ، وتعديلاته واستراتيجيات الإزالة الوطنية ، وهو بالتالي مستعمل كمادة تدريب أساسية . وهو يوفر أيضاً معلومات في العمق عن النظام الوطني للتشريع وإصدار التراخيص ، والقوانين الجمركية المراجعة ، ونظام رصد ومراقبة على موادّ ODS ، والمداخلات بالنسبة لموظفي الجمارك . وأبلغت يونيب أيضاً أن عدداً من وحدات الأوزون الوطنية ترجم دليل الجمارك إلى لغات محلية .

64. يجري التدريب على مرحلتين : في المرحلة الأولى تُعقد حلقات عمل لمدرّبي الجمارك وغيرهم من المعنيين ، لتدريب المدرّبين . وهذه الحلقات الدراسية كانت متواجدة قبل إنشاء برنامج المساعدة على الامتثال ، وأعطيت من قبل مستشارين دوليين ، تمّ تبعهم موظفو السياسة العامة والتطبيق في فرق خطط المساعدة على الامتثال ، التي تقدّمها يونيب . وفي المرحلة II يقوم مدرّبو الجمارك المدرّبون بتدريب غيرهم من مسؤولي الجمارك من مكاتب مرافئ الدخول الرئيسية ومفتشي البيئة بالطريقة المناسبة . ويُنتظر منهم أيضاً أن يحضروا وحدة تدريب يجري إدخالها في الموادّ الدراسية في مدارس الجمارك . والمشاركون في حلقات الدرس هذه يُدرّبون أيضاً على كيفية استعمال وسائل تحديد موادّ ODS .

65. إن وكالات أخرى كالوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ ودائرة البيئة الكندية تنتهج طريقة المعالجة نفسها ، مع بعض التعديلات . وهي تستعمل أيضاً دليل التدريب الخاص بيونيب . والمنتدى الدراسي الذي عقده يونيب في رومانيا كان أقصر واعتمدت المتابعة في الأكثر على وحدة الأوزون الوطنية . وأنشطة تدريب الجمارك الحديثة في إطار خطط الإزالة الوطنية التي نقدّها البنك الدولي وغيره من وكالات التنفيذ ، تنتهج طريقة المعالجة التي تعتمد على يونيب .

(ب) حلقات التدريب التي عُقدت في البلدان التي تمّت زيارتها

66. إن فعالية إصدار تراخيص الاستيراد ومنع واردات موادّ ODS غير القانونية ، على الرغم من الصعوبة في تحديد حجمها ، تُعتبر أنها تعتمد على قدرة موظف الجمارك في تطبيق الأنظمة القانونية السارية المفعول ، وفي كشف شحنات غازات التبريد غير القانونية . ولهذا السبب فإن تدريب موظفي الجمارك حاسم . وفي البلدان التي هي قيد الاعتبار تمّ تنفيذ الإجراءات التالية المتعلقة بتدريب الجمارك :

الجدول 8 : تدريب الجمارك المنقذ والمزمع في البلدان التي تمت زيارتها				
البلد	المرحلة الأولى: تدريب المدربين	المرحلة الثانية: تدريب موظفي الجمارك	توافر قدرة التدريب في الجمارك	وسائل التحديد المقدمّة
بوليفيا	تأخر المشروع بسبب الاضطراب الاجتماعي الذي أسفر عن إحراق مكاتب وحدة الأوزون الوطنية. تمّ تدريب 38 مدرباً في أيار/مايو 2004	يتوقع تدريب 160 في بدايات العام 2005	لا قدرة على التدريب الداخلي في الجمارك	6 وسائل كشف و 17 وسيلة تحديد
بوركينافاسو	20 مدرباً تلقوا التدريب في آب/أوغسطس 2002	تمّ تدريب 120 موظفاً	من المتوقع إدماج وحدة تدريب حول موادّ ODS في برنامج مدرسة تدريب الجمارك	تمّ تقديم 5 وسائل تحديد
باراغواي	تمّ تدريب 25 مدرباً	مزمع للعام 2005	لا قدرة على التدريب الداخلي في الجمارك	7 وسائل تحديد
الفلبين	36 مدرباً تلقوا التدريب في مشروع لتدريب جمارك قائم بحدّ ذاته ، قبل خطة الإزالة الوطنية لموادّ CFC	بدأ المشروع في آذار/مارس 2003 ، 322 موظف جمارك تلقوا التدريب	قدرة التدريب الداخلي موجودة. التخطيط لحلقات تدريب دراسية متواصلة	تمّ تسليم 50 وحدة ، ثلاثون منها للجمارك و 20 مع وحدة الأوزون الوطنية
رومانيا	تمّ تدريب 31 مدرب جمارك ضمن خطط إدارة غازات التبريد ، وتدريب 12 موظف إداري في وكالات البيئة المحلية ، عام 2002	لا وجود لبيانات دقيقة حول عدد موظفي الجمارك الذين تلقوا التدريب	نظراً للنقص في الموارد المالية والبشرية ، ليست هنالك قدرة على التدريب الداخلي لحلقات الدرس اللاحقة الموضوعية. المطلوب تمويل إضافي	6 وحدات ، 5 منها للجمارك و 1 لغايات التدريب
السنغال	ضمن خطط إدارة غازات التبريد عام 2002 ، 60 مدرباً تلقوا التدريب	إعلام نحو من 20 موظف جمارك في منطقتين	مستمرّ في مدرسة الجمارك ، ولكنه ليس منقذاً بعد	7 وسائل تحديد موصولة و 4 تعمل على البطاريات
السودان	10 مدربين و 12 موظفاً إدارياً من وكالات حماية البيئة تلقوا التدريب ضمن خطط إدارة غازات التبريد	240 موظف جمارك تلقوا التدريب من مختلف المواقع الجمركية	قدرة التدريب الداخلي موجودة. أنشطة تدريب إضافية متواصلة	10 وحدات تحديد مقدّمة ، 4 منها تستخدمها الجمارك الخرطوم و 6 في بور سودان
تايلاندا	تأخير بسبب مشكلة تحرير معدّات التحديد التي قدّمها الصندوق المتعدّد الأطراف من الجمارك من دون رسوم استيراد مسدّدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004 ، 30 مدرباً تلقوا التدريب	بسبب مشكلة تحرير معدّات التحديد ، بدء المرحلة II في شباط /فبراير 2005	قدرة التدريب الداخلي متواجدة. ويُخطط لتنفيذ دورات تدريب دراسية متواصلة	60 وحدة
تركيا	13 مدرباً تلقوا التدريب	حتى الساعة 35-40 موظف جمارك تلقوا التدريب عام 2003 في أنقره 55-60 في اسطنبول. وضمن خطة الإزالة الوطنية ، سيجري تدريب نحو من 1000 موظف.	قدرة التدريب الداخلي متوافرة. دورات التدريب تنظّمها وتتقدّمها مؤسسة التنمية التكنولوجية التركية	ضمن خطة الإزالة تُسلم 200 وحدة تحديد

ج) الخبرات المبذولة والتحسينات المقترحة

67. في معظم البلدان الخاضعة للاعتبار تم إعداد أدلاء (جمع دليل) جمارك وطنية معتمدة على دليل يוניبي ومكملة بالأنظمة الوطنية، وتم تقديمها للجمارك. وبعض هذه الأدلاء بحاجة إلى تحديث ليتضمن أكثر التكنولوجيات البديلة والإجراءات حديثة. من ناحية أخرى، يتبين أن الأدلاء تكون أحياناً مفصلة بشكل مبالغ بالنسبة لموظفي الجمارك الذين يفتقرون إلى المعرفة بالنسبة للمواد الكيميائية. وبالتالي ينبغي التفكير فيما إذا كان ضرورياً، إضافة إلى الأدلاء الأساسية، صوغ "دليل ميداني" أكثر اقتضاباً، ووضع قيد التطبيق. والأمثلة على ذلك دليل موظفي الجمارك الذي أعدته وحدة الأوزون الوطنية في رومانيا (وهو متوفر أيضاً بشكل برامجيات)، وأداة يونيب للمرجعية الجمركية السريعة، وأداة الفرز السريع الذي أعدته فريق خطة العمل على الامتثال في منطقة غرب آسيا، أو الملصق الذي يتضمنه دليل تدريب يونيب، ويُفاد أن كلا منهما معلق على جدران المكاتب ويستعملهما بعض موظفي الجمارك كمرجع يومي.

68. بالنسبة لبوليفيا، مع أن تدريب الجمارك شرط أساسي، فهو يركز الآن أقل على تحديد المواد الكيميائية، بما أن كل استيراد لمادة من مواد ODS يجب أن تخضع للفتيش من قبل مختبر مرخص. وفي البلدان الأخرى فقط الشحنات المشبوهة تُحال إلى المختبرات داخل الجمارك أو خارجها. وقد تثير خلطات الكيميائية والأسماء التجارية المجهولة بعض الأسئلة التي تحتاج إلى معرفة خصوصية لوحدة الأوزون الوطنية التي ستجيب. وهذا الوضع قائم بنوع خاص عندما يشمل أحد الرموز الجمركية عدة مواد ODS وعندما لا يكون قد وسع ليكون خصوصياً بالنسبة لكل واحد من المنتجات. وفي بعض الحالات (السنغال مثلاً) وُجد بأن أدلاء ذلك البلد الخاصة بالجمارك يجب أن تكمل لتشمل مسائل كمعالجة السلع التي تكون في مرحلة عبور (ترانزيت) وتنتقل السلع المحظورة ضمن منطقة الجمارك، أو عبر الحدود، والإجراءات التي يجب اتباعها في حال وجود شحنات مشبوهة، الخ.

69. ثمة عامل يبدو وكأنه يُبرز إلى حد كبير التحسن، وهو إرساء روابط تعاون وثيقة بين مختلف أصحاب الأدوار على أعلى المستويات. وبالنسبة لبوليفيا ثمة علاقة مثالية قائمة بين وحدة الأوزون ووزارة البيئة ووزارة المال والجمارك والمعهد البوليفي للتوحيد القياسي والنوعية. كما أن بوليفيا أقامت علاقة متينة مع السلطات الإقليمية. وفي تايلاندا والفلبين أبرزت مذكرات التفاهم بين وحدات الأوزون الوطنية ودوائر الجمارك بصورة واضحة هذا التعاون. أما بالنسبة للسنغال فيتوقع أن تغطي هذه العلاقة بمزيد من التطوير. وفي موعد زيارة ذلك البلد كان هذا البند على جدول أعمال وحدة الأوزون الوطنية، ومؤخراً عُين موظف رفيع المستوى ليمثل الجمارك في لجنة الأوزون الوطنية.

70. إن ضمان إحلال قدرة التدريب داخل البلد هو من الأولويات. ومن بين البلدان الـ 9 التي تمت زيارتها، ومع أن كافة هذه البلدان قد طبقت المرحلة I إلى حد ما، ودربت مدربين، وأن 4 منها قد استهلكت المرحلة II، فقط 4 بلدان قد أُرست بمتانة القدرة على التدريب الداخلي بانتظام وهي تسعى إلى الإفادة من إمكاناتها. وهذا يبرر جزئياً كيف أن بعض البلدان قد واجهت صعوبات في البدء بالمرحلة II وتعاقب الموظفين بصورة دورانية، بما فيهم المدربين، داخل البلد لا يساعد في هذا المجال. ويمكن تعزيز جدوى تكاليف طريقة التدريب هذه بالتركيز على اختبار المشاركين في المرحلة I. كما ينبغي منح مزيد من الاهتمام على التوافر المستقبلي من أجل التدريب، والخلفية ومهارات التدريب السابقة.

71. بالنسبة لبعض المشروعات التي لم تتم زيارتها (كوبا، كولومبيا، بنان، أوفدت وزارة البيئة الكندية مفتشاً بيئياً ذا خبرة من الوزارة إلى الحلقات الدراسية لتدريب المدربين. وقد أُفيد بأن موظفي الجمارك وجدوا هذا الوضع مفيداً جداً، حيث تسنى لهم أن يفادوا من خبرة شخص وبلد آخر بالنسبة لتحديد ومراقبة مواد ODS، وأن يتلقوا معلومات عملية مباشرة مرتكزة على خبرات معيشية حقيقية.

72. ينبغي إدماج محتويات التدريب داخل المواد الدراسية لمدارس الجمارك، وهي عملية شددت حتى الآن عن القاعدة بدلاً من أن تكون هي القاعدة. وفي تلك البلدان التي لا تحتوي على مدارس تدريب جمارك، يجب استكشاف البدائل مع معاهد تدريب أخرى، ومع مداخله متواصلة لموظف الأوزون كشخص مسؤول عن الموارد.

73. يجب أيضاً بذل الجهود لضمان مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى في حلقات دراسة الجزء I من المرحلة I بهدف تعزيز التوعية والدعم من قبل طبقات الهرم الجمركية العليا من أجل تنفيذ مراقبات الاستيراد وتنظيم الحلقات الدراسية للمرحلة الثانية.

74. إن طريقة التدريب يمكن أن تعطي نتائج أفضل إذا تمّ بسرعة تدريب الموظفين ذوي المسؤولية الميدانية المباشرة للتحقق من السلع ، بعد إتمام المرحلة I . ولكنّ هذه الحال نادرة . والأسباب الرئيسية لذلك هي : أن المدربين قد لا يشعرون بثقة كافية لإجراء حلقة دراسية يديرونها هم أنفسهم ؛ أن بعض موظفي الجمارك في المراتب العليا يترددون في إطلاق المدربين والمشاركين في الوقت المناسب للحلقات الدراسية ؛ وأن المشاركين في بعض البلدان يتوقعون الحصول على بدائل مادية عن كل يوم من أيام التدريب ؛ ولأنّ قوّة الدفع التي أسفرت عنها حلقة العمل الأولى للمدربين قد فقدت بعد أشهر عدّة ، وقد لا يعود المدربون متوافرين إذا غيروا موقعهم ومركزهم في إطار التنقلات الدورانية لكافة موظفي الجمارك .

75. إن طريقة الأيام الخمسة التي أرسلتها واتبعتها يونيب في ساموا ومؤخراً في المنطقة الكاريبية ، تبدو جديدة بالمتابعة خصوصاً في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض . وفي هذا النموذج تُكرّس الأيام الثلاثة الأولى لتدريب المدربين واختيار المدربين النهائيين في النهاية ، بالمشاركة مع مسؤولي الجمارك الرفيعة المستوى . واليوم الرّابع مكرّس لإعداد المدربين على إعطاء حلقة دراسية في اليوم الخامس لموظفي الجمارك . وهذا الإجراء يسمح بتطبيق الخبرة التي اكتسبها المدربون في الأسبوع نفسه بحضور مدرّب دولي أو موظف خطة العمل للائتمثال والسياسة العامّة والتطبيق الذي يعمل كمدرب .

76. مع أن حلقة دراسية أطول قد تتيح مجال إدخال معلومات عن عدد من المعاهدات البيئية الدولية ، كما هو معمول به في الفيليبين ، ينبغي أيضاً معالجة مسألة التردد في السماح للموظفين بفترات تدريب أطول .

(د) وسائل تحديد غازات التبريد

77. إن وسائل تحديد غازات التبريد المقدّمة كقيلة بكشف موادّ R12 و R22 و R134a ، و HC والهواء وتبرز نسبة كلّ منها في عيّنة من اسطوانة أو جهاز . ووسائل التحديد قد استعملت بصورة رئيسية من قبل موظفي الجمارك للتحقق من محتويات الاسطوانات وهي في بعض البلدان تُستعمل أيضاً للتدقيق في نوع غاز التبريد في الاسطوانات الموجودة في السوق ، بما في ذلك الاسطوانات التي تمّت تعيينها محلياً ، أو محتوى أنظمة أجهزة تبريد السيارات . وهي لا تستطيع تحديد CFC-11 أو CFC-115 أو أي خليط مع هذه الموادّ . وفي مثل هذه الحالات تظهر عبارة "غير معروف" ووحدة المختبر قادر على تحديد المادة بواسطة كروماتوغراف للغاز .

78. إن وسائل التحديد سهلة الاستعمال وهي تعطي نتائج متماسكة ودقيقة . والتدريب ضروري لضمان معالجة يدوية مأمونة ، وأن الانبعاثات مخفضة إلى حدّ أدنى وأن العينات ليست ملوثة . وقد تمّ تغطية هذا الموضوع في حلقات التدريب الدراسية للمرحلتين I و II حيث سبق عقد مثل هذه الحلقات .

79. هنالك نوعان في وسائل التحديد تمّ تسليمهما : (أ) من دون طابعة متكاملة ، وطاقة شبكية ؛ (ب) مع طابعة متكاملة وطاقة على البطارية أو عبر الشبكة . وبعضها يمكن أيضاً وصله ببطارية السيارة . وتلك التي لا تعتمد فقط على الشبكة الكهربائية هي الأكثر ملاءمة ، وهي توفر المرونة ، خصوصاً في الحالات الجمركية حيث لا وجود دائماً لمصدر كهربائي قريب من مخزن الحاويات وحيث يُحتفظ بالسجلات المطبوعة من أجل دليل لاحق إذا دعت الحاجة .

80. تستعمل وسائل التحديد جهاز ترشيح يجب تغييره عندما يتغير لونه (أي أنه أصبح ملوئاً) . وضروري أن تُسلم أجهزة ترشيح إضافية مع وسائل التحديد ، الأمر الذي لم يكن وارداً في كافة البلدان التي تمّت زيارتها . وهنالك في بعض الحالات حاجة إلى إعادة ضبط العيار من قبل الموردّين .

81. أبلغت بلدان عدة أنها مازالت تعمل على معالجة التوجيهات التشغيلية أو التعليمات الإدارية ، معرفة ملكية وسائل التحديد والمسؤوليات من أجل توزيعها واستعمالها وخبزنها وصيانتها . في غضون ذلك تُحتفظ وسائل التحديد هذه جزئياً مع وحدة الأوزون الوطنية وجزئياً في عنابر الجمارك المركزية . وهي تُستخدم لأغراض التدريب ولكنها لا تُعتمد أو قلّما تُعتمد للمراقبات الفعلية في مراكز التدقيق الجمركية . وثمة مشكلة أخرى ينبغي حلّها وهي مشكلة نتائج الفحص التي قد لا تُعتبر أمام المحكمة كدليل ثابت والتي قد تحتاج إلى فحص آخر للموادّ المعنية من قبل معاهد معترف بها قانونياً كمكتب المقاييس مثلاً . وإذا كانت هنالك مختبرات قريبة ، بإمكان موظفي الجمارك أن يأخذوا الشحنات المشبوهة مباشرة إليها من دون أن يلجأوا هم أنفسهم إلى استعمال وسائل التحديد .

.V توصيات

(أ) تحسين مداخلة الجمارك بما في ذلك المستويات الأعلى للهرم ، في إزالة موادّ ODS

82. ينبغي أن يشارك موظفو الجمارك ذوو الرتب العالية في وحدات الأوزون الوطنية . ويوصى بأن يجري توقيع مذكرة تفاهم بين مدير عام دائرة الجمارك وبين وحدة الأوزون ، أو على مستوى أعلى ، بين وزير المال ووزير البيئة ، كما يوصى بإرساء مراكز اهتمام ونشاط للبيئة في الجمارك مع إمكانية الوصول إلى أعلى مستوى في الهرم الجمركي .

83. ينبغي على يونيب أن تستمرّ في الاتصال بمسؤولي المستويات الأعلى من الجمارك وغيرها من الدوائر الحكومية لإثارة توعيتهم وضمان دعم رفيع المستوى من أجل تطبيق صحيح لنظام إصدار التراخيص وكشف موادّ ODS . ويمكن الاستمرار في ذلك كجزء من افتتاح واختتام حلقات التدريب الدراسية ، أو بإيجاد حلقة تدريب دراسية ليوم واحد مصممة خصيصاً من أجل هؤلاء المسؤولين ذوي المستويات الأعلى .

(ب) تعديل وتحسين درجة إطار العمل التشريعي في بلدان المادة 5 التي لا يكون كاملاً فيها، وتحسين التطبيق والتعاون الإقليمي

84. ينبغي أن يتمّ تحديد وتحسين درجة التشريع المتعلق بموادّ ODS في بعض البلدان . كما ينبغي إدخال وتطبيق أنظمة إضافية تتعلق بصادرات موادّ ODS ، وبمخططات الترخيص لكافة واردات ODS ، وبحظر مبيعات موادّ ODS لشركات غير مرخصة ، وبالقيود المفروضة على معدّات التبريد وتكييف الهواء المعتمدة على موادّ ODS . وقد تكون أفضل وسيلة لتطبيق ذلك عن طريق إيجاد قانون شامل للأوزون يتضمّن كافة المتطلبات المنبثقة عن بروتوكول مونتريال ، والتي يمكن أن تشمل كافة التعديلات المتعاقبة لمختلف البنود القانونية والمراسيم ، كما يمكن أن توفر المرونة من أجل إدماج أي تعديلات أو تسويات مستقبلية على البروتوكول .

85. ينبغي أن تُطبّق بانتظام مراقبة ورصد الجمارك ، بما في ذلك إصدار التراخيص وأنظمة الكوتا التفاضلية ، ليس على موادّ CFC فحسب ، ولكن أيضاً على موادّ أخرى ، وبخاصّة CTC و TCA و HCFC و خلاط غازات التبريد المحتوية على موادّ CFC ، وكذلك على بروميد الميثيل .

86. وفي حالات ظهور موادّ CFC غير قانونية في الأسواق المحلية ، بإمكان الجمارك أن تبدأ بتفتيش قاعات الخزن التابعة للمستوردين وورشات العمل ، بالتعاون مع وحدة الأوزون الوطنية والجمعيات التجارية أو الصناعية ذات الشأن .

87. ينبغي على بلدان المادة 5 أن تفكر في إشراك معاهد الترخيص والتسوية على أساس منتظم أو بشكل لجان خاصّة ، في مجال كشف موادّ ODS في حال وجود نقص في الجمارك في التسهيلات المخبرية المجهزة بصورة مناسبة .

88. يوصى بأن تعمد الدول ، التي لم تفعل ذلك بعد ، على جعل رموز الجمارك الوطنية أكثر وضوحاً بإضافة أرقام على نظام وصف السلع وفهرستها لضمان تمييز كافة موادّ ODS من أجل توليد إحصاءات مفصلة وجديرة بالاعتماد . وتوصيات المنظمة العالمية للجمارك (WCO) التي صدرت في 28 حزيران / يونيو 2003 قد تساعد جداً بالنسبة لهذه الغاية .

89. ينبغي على وحدات الأوزون الوطنية ووكالات التنفيذ أن تدعم إنشاء أنظمة ترخيص الكترونية ، بما في ذلك شبكات إنترانيت .

90. يوصى أيضاً بأن تكيف البلدان سجلات جماركها بحيث يمكن إقران المطالبة بإدخال رقم الرخصة بالرمز الجمركي لموادّ ODS المطابقة .

91. على البلدان المصدّرة أن تبلغ البلدان المستوردة بالشحنات المرخصة ، وأن تتحقق من أن الزبائن موجودون على لائحة المستوردين المقوضين ، التي تقدّمها البلدان المستوردة بصورة منتظمة .

(ج) التعجيل والمساعدة في تنفيذ تدريب الجمارك ، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية ، حيث يكون ذلك مناسباً

92. يجب أن تجري المرحلة I (تدريب المدربين) والمرحلة II (تدريب موظفي الجمارك) بتعاقب سريع بهدف الحفاظ على قوة الدفع التي تولدها حلقات تدريب "تدريب المدربين".

93. إن طريقة الأيام الخمسة التي تمزج المرحلتين I و II في دورة دراسية واحدة ، والتي نظمتها واتبعتها يونيب في ساموا ومؤخراً في المنطقة الكاريبية ، تبدو جديرة بالمتابعة ، وبنوع خاص بالنسبة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض .

94. إن موظف جمارك ذا خبرة أو مسؤولاً بيئياً ، من بلد آخر ، حاصلاً على ممارسات رقابة لمواد ODS معترف بها قانونياً ، يجب أن يُدعى ، حيث يكون ذلك ممكناً ، للمشاركة في ورشات عمل تدريب المدربين كمسؤول عن الموارد .

95. على وحدات الأوزون الوطنية ووكالات التنفيذ التي تدير المرحلة الثانية من التدريب أن تتأكد من مشاركة موظفي الجمارك ، بصورة رئيسية ، الذين يجرون فعلياً عمليات التفتيش .

96. ينبغي على وحدات الأوزون الوطنية ووكالات التنفيذ أن تتأكد من أن متابعة التوصيات من حلقات عمل المرحلة I ، وكذلك الاقتراحات التي يقدمها المشاركون في أوراق التقييم التي يملونها ، تُنفذ بطريقة تتميز بمزيد من الشفافية .

97. قد يكون مفيداً بسط أنشطة التدريب أيضاً على وكلاء التجارة أو المخلصين المحترفين الذين يكونون في العادة مسؤولين عن إدارة تخليص الشحّات .

98. ينبغي على وحدات الأوزون الوطنية ووكالات التنفيذ التي تدير التدريب أن تفكر في وسائل تزيد إلى الحد الأقصى الفوائد الناجمة عن تطوير شبكات العمل غير الرسمية التي أوجدت خلال التدريب ، عن طريق الإبقاء على قاعدة بيانات ناشطة عن المدربين والذين يتلقون التدريب على المستوى الوطني ، وإذا كان ذلك مناسباً ، على الصعيد الإقليمي .

99. ينبغي على يونيب أن تنظّم ، حيث يكون ذلك مناسباً ، مزيداً من الدورات الدراسية حول التعاون الإقليمي بين موظفي الجمارك ، وبنوع خاص لاتحادات الجمارك الإقليمية ، التي تدعم بناء على ذلك ، تنسيق التشريع والإجراءات الجمركية ، كما هي الحال بالنسبة للاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب أفريقيا UEMOA ، وتشجيع إنشاء شبكات عمل إقليمية غير رسمية من مسؤولي الجمارك .

(د) تعديل موادّ التدريب ومضامينه ووضع أدوات المعلومات المساندة ووسائل التحديد قيد الاستعمال الفعلي

100. على يونيب أن تعدّل دليلها الخاصّ بالتدريب لموظفي الجمارك بإضافة معلومات عن مراقبات الجمارك وكشف الاتجار غير القانوني ببروميد الميثيل ، و CTC و TCA .

101. على يونيب أن تستمر في تعميم تنمية أدوات فرز سريع ، كأداة Customs Quick Reference مرجع سريع للجمارك من أجل عمليات التفتيش الجمركية ، كالمصقات ولوائح وبيانات التدقيق ، وأن تضمن توزيعاً واسع النطاق لهذه الأدوات على بلدان المادة 5 .

102. إن إرسال وسائل تحديد غازات التبريد المعطاة لدوائر الجمارك يجب أن يكون سريعاً (واحد لكل مركز من مراكز الدخول الرئيسية) ، إضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على التعليمات التشغيلية التي تشمل استعمالها ، والخزن والصيانة ، وكذلك توضيح الأوجه القانونية المتعلقة بها .